



المملكة المغربية

المجلس الجماعي للقصر الكبير

محضر الدورة الاستثنائية

المعقدة بتاريخ: 18 يوليوز 2024

عدد 237 / 19

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير

دورة : استثنائية
جلسة : علنية

على الساعة 10.30 صباحا من يوم الخميس 18 يوليوز 2024 انطلقت بقاعة الاجتماعات بالملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الدورة الاستثنائية بتاريخ 18 يوليوز 2024 وذلك بفتح سجل الحضور، وفي تمام الساعة 10.45 صباحا افتتحت الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وبحضور السيد خالد عشوان باشا المدينة ممثلا للسيد عامل الإقليم.

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس	35	السادة :
عدد الأعضاء المزاولين مهامهم	35	محمد السيمو
عدد الأعضاء الحاضرين	28	عبد الله المنصوري
عدد الأعضاء المتغيبين بعدر	07	سعيد القرزدار
عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر	00	حسن صيكوك
عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم	00	محمد المجدوب
الأعضاء الحاضرون	28	صلاح الدين الحميدي
الصفة داخل المجلس		غزلان الشعبي
رئيس المجلس الجماعي		سعيدة بوعشة
نائب الأول للرئيس		يوسف الريسوني
نائب الثاني للرئيس		فاطمة القرقرى
نائب الثالث للرئيس		العزيز الغرباوي
نائب الرابع للرئيس		محمد الشريع
نائب الخامس للرئيس		محمد العكال
نائبة السادسة للرئيس		محمد الزهري
نائبة السابعة للرئيس		سليمان لخضر
كاتب المجلس		عبد السلام الزناكي
نائبة كاتب المجلس		مصطففي الحاجي
عضو مستشار		فطيمة الزهراء حاثم
عضو مستشار		رشيدة الزيانى
عضو مستشار		محمد ماجدى
عضو مستشار		أمل طربيق
عضو مستشار		الهام ركع
عضو مستشار		حسن الحسنawi
عضو مستشار		خالد المدون
عضو مستشار		فاطمة برهون
عضو مستشار		أسماء البكوري
عضو مستشار		عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب
عضو مستشار		رشيد صبار

عدد الأعضاء المتغيبين بعذر:

07	عضو مستشارة	زينب السيمو
	عضو مستشارة	فاطمة شعوان
	عضو مستشار	رضوان النادي
	عضو مستشار	حنان التمتمان
	عضو مستشار	احمد بكور
	عضو مستشار	محمد يوسف الشاوش
	عضو مستشار	عبد السلام البياتي

عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر :

حضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة:

عبد السلام الأشقم	مدير مصالح الجماعة
أحمد العثماني	رئيس قسم الشؤون الإدارية
يوسف الطواني	رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية السادة:

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية

مصطفى الشويبة

وبعد اكتمال النصاب القانوني شرع المجلس في دراسة نقط جدول أعمال الدورة المتعلقة بـ:

1. الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
2. الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع"
3. تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

بعد ذلك طلب السيد الرئيس بإعادة ترتيب نقط جدول أعمال الدورة وتقديم النقطة الثالثة وجعلها هي النقطة الأولى استناداً لمقتضيات المادة 26 من النظام الداخلي للمجلس، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع.

عدد الأعضاء الحاضرين: 22 وهم السادة : - محمد السيمو - عبد الله المنصوري - سعيد الفزدار - حسن صيكوك - صلاح الدين الحميدي - غزلان الشعبي - سعيدة يوسف الريسوني - العزيز الغرباوي -- محمد العكال - محمد الزهري - سليمان لخضر عبد السلام الزناكي - مصطفى الحاجي - فطيمة الزهراء حاثم - رشيدة الزيناني- محمد ماجدي - أمل طريق - حسن الحساوي - اسماء البكورى - عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب - رشيد صبار .

وأصبح جدول الأعمال كالتالي :

- 1.تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.
- 2.الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
- 3.الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع" .

وبعد ذلك وتطبيقاً للمادة 23 من القانون الداخلي قام كاتب المجلس بتلاوة جدول أعمال الدورة ، وتطبيقاً لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي للجماعات 113/14 ، قام السيد يوسف الريسوني باطلاع المجلس على كل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الجماعة ما بين الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 يونيو 2024 والدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18 يوليوز 2024. حيث أوضح ان لا توجد دعاوى قضائية رفعت ضد الجماعة في هذه الفترة .

النقطة الأولى

1- تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

في مستهل النقطة واعتباراً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعتبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة

عدد الأعضاء الحاضرين: 22

عدد الأصوات المعتبر عنها: 22

عدد الأعضاء الموافقين : 22

وهم السادة : - محمد السيمو - عبد الله المنصوري - سعيد الفزدار - حسن صيكوك - صلاح الدين الحميدي - غزلان الشعيبى - سعيدة بوعشة يوسف الريسونى - العزيز الغرباوي -- محمد العكال - محمد الزهري - سليمان لخضر - عبد السلام الزناكي - مصطفى الحاجي - فاطمة الزهراء حاتم - رشيدة الزياتي - محمد ماجدى - أمل طریق -

عدد الأعضاء الرافضين : 04 وهم السادة : حسن الحسناوى - أسماء البکوري - عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب - رشيد صبار .

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد .

بعد ذلك أعطيت الكلمة لرئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة لقراءة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، و في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الجامعي ليوم الخميس 18 يوليوز 2024، عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجامعة لدراسة النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة المتعلقة بـ :

- 1- الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
- 2- الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
- 3- تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

عبد السلام الزناكي	نائب رئيس اللجنة
سعيد الفزدار	عضو اللجنة
رشيد صبار	عضو اللجنة

ونظراً لتعذر اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة، طبقاً لمقتضيات المادة 55 من النظام الداخلي، و على الساعة الثانية عشر زوالاً عقدت اللجنة اجتماعها وفق ما يلى :

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

عبد السلام الزناكي	نائب رئيس اللجنة
سعيد الفزدار	عضو اللجنة
رشيد صبار	عضو اللجنة

و قد حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :

سليمان لخضر	عضو مستشار
-------------	------------

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

مدير المصالح	عبد السلام الاشقم
رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلومات	يوسف التطوانى
عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلومات	وسام أخرىف

افتتح السيد نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب وقدم الشكر للسادة الحاضرين على تلبية دعوة داعيا إياهم لإغفاء النقاش ، كما ذكر بالسياق العام الذي يأتي فيه إدراج هذه النقاط استعدادا لعقد الدورة الاستثنائية وفق مقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي للجماعات 113.14

كما قدم الإطار العام للنقطة مشيرا لأهميتها .

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة الأولى المتعلقة ب :

- تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

بخصوص هذه النقطة تم التوضيح انه لم يتم إعداد مسودة التعديل بعد .وعليه أوصت اللجنة بإحاله هذه النقطة على انتظار المجلس عملا بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي .انتهى محضر اللجنة -

في بداية النقطة اعطيت الكلمة لرئيس قسم الشؤون المالية لتقديم توضيحة بخصوص النقطة .حيث تم التوضيح بكون تعديل ميزانية السنة المالية 2024 جاء بهدف برمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

وذلك بعد الزيادة في حصة الضريبة على القيمة المضافة التي خصصتها وزارة الداخلية للجماعات الترابية . مع التوصية بتخصيص الاعتمادات في بعض الفصول بما فيها المتعلقة بتنزيل نتائج الحوار الاجتماعي ومصاريف الموظفين لتسوية الزيادة المرتقبة في الأجراء ابتداء من فاتح يوليوز 2024.وكذا تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة ومستحقات الإنارة العمومية وغيرها

وعليه حيث تم التوضيح بكون الاعتمادات المضافة شملت مايلي :

- الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومتلاهم

- مساهمات أرباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد

- مساهمات أرباب العمل في منظمات الاحتياط الاجتماعي

- مستحقات (استهلاك الإنارة العمومية)

- مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح

بعد ذلك أوضح السيد الرئيس أن جماعة القصر الكبير كذلك سبقت وان تقدمت إلى وزارة الداخلية بطلب دعم إضافي لتعزيز مسار التنمية المحلية ومعالجة عدد من المتطلبات .

عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب: أوضح أن حصة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات الترابية تراعي التركيبة السكانية للمدن وحسب معايير محددة لوزارة الداخلية، ولا يمكن القول بكون هذه الحصة الإضافية جاءت بناء على مراسلة الرئيس .كما أن وزارة الداخلية فرضت على الجماعات أن يخصص هذا الدعم الإضافي في النفقات الإيجارية خاصة لتفعيل نتائج الحوار الاجتماعي مشيرا إلى أن حصة مهمة من هذه البرمجة خصصت لمستحقات الكهرباء وينبغي معالجة هذه الوضعية . ومن جهة أخرى طالب بفتح نقاش بخصوص مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية .موضحا أن لدية دراية جيدة بخصوص الموضوع .وهناك أحكام قادمة ومؤسسة سوف ترهن ميزانية الجماعة مستقبلا . وترهق ميزانيتها بمبالغ طائلة وكبيرة جدا بسبب الاعتداء المادي على ملك الغير .

رشيد صبار: أوضح أن الدعم الذي خصصته وزارة الداخلية للجماعات الترابية جاء في إطار تنزيل نتائج الحوار الاجتماعي الذي تم توقيعه في ابريل 2024 .وجميع الجماعات الترابية على الصعيد الوطني قد استفادت منه والاختلاف في حجم المبالغ الذي توصلت به الجماعات يختلف بحسب الكثافة السكانية وعدد الموظفين ومستحقاتهم . وبالتالي لا ينبغي القول بكون الرئيس تقدم بملتمسات كتابية إلى وزير الداخلية بخصوص الحصول على الدعم .وبخصوص توزيع الاعتمادات فقد أكد أنها مخصصة للنفقات الإيجارية . كما أوضح أن مبالغ مهمة خصصت لمستحقات الإنارة العمومية .وكذا تخصيص مبالغ مهمة من الاعتمادات لتنفيذ الأحكام القضائية . وكون تصرفات رئيس الجماعة بخصوص الاعتداء المادي سوف تعود سلبيا على مالية الجماعة .

مصطفى الحاجي : نوه بعملية ترشيد النفقات و كذلك بالالتزام الجماعة بتسوية وضعية الموظفين وكونها من الجماعات السابقة إلى ذلك كما رحب بعملية تسوية مستحقات الإنارة العمومية . وبخصوص مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح أوضح كذلك أن تهيئة الطريق الدائرية بين طريق تطفت في اتجاه طريق الكشاشرة يعتبر من بين أهم المشاريع الطرافية بالجماعة وساهمت بشكل فعال في تخفيف الغط على المدينة ويعتبر مت نفس كبير للساكنة والجميع يرحب بذلك .

سعيد الفزدار: في البداية نوه بعملية تنظيم عاشوراء سواء من حيث الاختيار المناسب للمكان وكذا دور السلطة وبأشا بالمدينة في التنظيم والإشراف على العملية . كما نوه بعملية توزيع الاعتمادات وتخصيص تلك المبالغ للنفقات الإيجارية

كما طالب بتقديم توضيحات بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية التي خصصت لها اعتمادات مالية مهمة، و طالب بتقديم توضيحات بخصوصها ونوعية وتاريخ هذه الأحكام

عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب : أوضح انه بالرجوع إلى دورات المجلس يلاحظ أن كاتب المجلس يقوم بسرد عدد من الدعاوى القضائية الجديدة التي ترفع ضد الجماعة مما يعكس تنامي هذه الدعاوى . وهذه مسألة عادلة لكن المشكل المطروح من يتحمل مسؤولية ذلك . ومن يتحمل مسؤولية عدم احترام المقتضيات الدستورية واحترام مسطرة نزع الملكية أو اللجوء إلى مسطرة التراضي . وبالتالي ارتفاع دعاوى الاعتداء المادي على ملك الغير . موضحاً أن الشارع القصري يطرح العديد من الأسئلة بخصوص الموضوع . ونحن نبحث عن المعلومة ونتواصل مع الملك المعتمد عليهم وهذا من حق المعارضة . وأشار إلى أن مسألة الاعتداء المادي لا تهم فقط مشروع الطريق الدائري المحاذى طريق تطفت فقط بل عدة مشاريع أخرى . وبالتالي ينبغي معالجة هذه الوضعية حتى لا يتم إغراق مالية الجماعة

رشيد صبار : أكد أن استفادة الموظفين تدرج ضمن توجهات الدولة وتزيل مقتضيات الحوار الاجتماعي . مشيراً كذلك أن معظم الاعتمادات خصصت لتأدية مستحقات الكهرباء والديون المتراكمة في هذا الإطار وكذا مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية

سليمان لخضر : تقدم بالشكر الجليل للسيد عامل الأقليم ومدير الوكالة ورئيس المجلس الجماعي على تعاونهم البناء من أجل معالجة وضعية الديون التي كانت متراكمة لسنوات على الجماعة فيما يتعلق بمستحقات الإنارة العمومية ، معتبراً أن هذا إنجاز مهم بفضل ترافع السيد الرئيس لدى الجهات المختصة والسعى للحصول على الدعم المالي لمعالجة مشكل الديون المتراكمة.

مصطفى الحاجي : أكد على أن الجماعة بذلت مجهودات كبيرة لإنجاز الطريق الدائري مما يعود بالنفع العظيم على المدينة وبخصوص الأحكام القضائية المتعلقة بتعويض ملaki الأرضي يجب أن تكون منصفة وتراعي المصلحة العامة ولا ترهق مالية الجماعة

سعید الفزدار : طالب بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية بتقديم كافة التوضيحات المتعلقة بالموضوع.

عبد الله المنصوري : تساءل بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية ومجمل ملفات نزع الملكية هل هدفه المنفعة العامة وتنمية المدينة أو الأمر يتعلق بمصلحة شخصية . مؤكداً أن تهيئة الطريق الدائري طرحت حل لمشكل كبير وعویض كان تعاني منه المدينة وساهم بشكل فعال في تدعيم مسار التنمية المجالية .

و قد أكد على أن نية الجماعة نية حسنة وهناك حرص على تعويض ذوي الحقوق . ونحن كمسيري الشأن المحلي نسلك كافة مراحل التقاضي من مرحلة الابتدائي والاستئناف والنقض . وسوف ندافع عن حقوق الجماعة وحماية ماليتها والتراجع الذي يتم صدور أحكام منصفة ومراعاة المصلحة العامة طبقاً للقانون .

أمل طريق : بدورها نوهت بعملية تزيل الحوار الاجتماعي والسعى لتقعيد الدولة الاجتماعية . وبخصوص الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الجماعة طالبت بالحد من تلك الدعاوى وتحاشي كل الأسباب المؤدية لذلك مع مراعاة مسطرة نزع الملكية وترسيخ منهجية التواصل والشراكة

السيد الرئيس : أوضح انه قبل تهيئة الطريق الدائري تم التواصل مع الساكنة والدعوة إلى تحديد طريق التراضي وإبداء حسن النية . علماً أن اخراج الطريق إلى حيز الوجود كانت تقضية الضرورة والمصلحة العامة و عدد كبير من الساكنة استفادت من المشروع ، وأصبح متنفساً للشيخ والشباب والنساء و مختلف مكونات الساكنة . لكن هناك من يعاكش كل ذلك ويحرص على اللجوء لأسلوب التحرير ونشر المغالطات وتضخيم الأرقام والبالغة المالية . علماً بأن الجماعة قامت بحيازة أربعة هكتارات باربعون مليون سنتيم فقط . ولدينا حكم نهائي في الاستئناف بمانعي درهم للمتر المربع . أما الأحكام التي صدرت بимальه عالية فسوف يتم استئنافها طبقاً للقانون . والأحكام التي نسعى لتنفيذها حالياً ترجع إلى عهد المجالس السابقة . ونحن حريصون على تطبيق القانون وكذا حماية مالية الجماعة والسعى لتزيل مجمل المشاريع التنموية على كافة المستويات .

وبالرجوع إلى طلب دعم إضافي من وزارة الداخلية قمنا برفع مراسلة إلى الجهات المعنية و بصفة خاصة راسينا ووزارة الداخلية بطريقة استباقية في إطار الترافق المستمر على مصالح الجماعة والن هو بحسبها على كافة المستويات وطلب دعم استثنائي . وحصة جماعة القصر الكبير من الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة ، مهمة مقارنة مع بعض الجماعات المجاورة و نحن كرئيس نثمن عالياً تجاوب كل الجهات معنا خدمة للصالح العام .

كما أكد أن الجماعة تتعامل بكل شفافية بخصوص الموضوع ، والراسلات واضحة في هذا الإطار ونحن نترافق دوماً على مصالح الجماعة لدى الجهات المختصة قبل الحصول على دعم وزارة الداخلية الذي عممته على كافة الجماعات الترابية بالجماعة . ونحن فخورون بما تم إنجازه وسعداء بتصفيه الديون مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وهذا إنجاز

تاريخي مهم، ولدينا مبالغ مخصصة لفاتورة الماء والكهرباء . وسوف نواصل إطلاق عدد من المشاريع التنموية خدمة للنهوض بالمدينة على كافة المستويات

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين

تفصيل التصويت

ميزانية التسبيير

الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المداخيل
05	لا احد	21	المداخيل بصفة عامة 102.121.030.00
الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المصاريف
05	لا احد	22	الباب 10 الادارة العامة 49.519.304.50
05	لا احد	22	الباب 20 مجال الشؤون الاجتماعية 1.860.000.00
05	لا احد	22	الباب 30 مجال الشؤون التقنية 16.282.859.50
05	لا احد	22	الباب 50 مجال الدعم 31.052.066.00
05	لا احد	22	الباب 60 مجال اندماج النتائج 3.406.800.00

ميزانية التجهيز

الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المداخيل
05	لا احد	22	الباب 50 مجال دعم النتائج 3.406.800.00
الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المصاريف
05	لا احد	22	الباب 10 مجال الادارة العامة 3.406.800.00

التصويت على الميزانية برمتها

الممتنعون	الرافضون	الموافقون
05	لا احد	22

مشروع تطوير مطار أبو ظبي جماعي
العام الكبير لـ 2024

المسجل	مبلغ الدافع	المعدل من سنة 2021	معدل من سنة 2022	المعدل من سنة 2023	المعدل من سنة 2024	المعدل من سنة 2025
الملحوظ	لـ: 10	لـ: 10	لـ: 10	لـ: 10	لـ: 10	لـ: 10
الإجمالي	260 000,00	260 000,00	239 000,00	251 000,00	251 000,00	251 000,00
165 000,00	165 000,00	165 000,00	164 750,00	162 000,00	162 000,00	162 000,00
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00
2 000,00	2 000,00	2 000,00	160,00	160,00	160,00	160,00
120 000,00	120 000,00	120 000,00	113 900,00	160 540,00	160 540,00	160 540,00
235 300,00	235 300,00	235 300,00	181 818,18	181 818,18	181 818,18	181 818,18
1 000,00	1 000,00	1 000,00	1 000,00	1 000,00	1 000,00	1 000,00
29 230,00	29 230,00	29 230,00	18 181,82	18 181,82	18 181,82	18 181,82
6 000,00	6 000,00	6 000,00	5 666,62	5 666,62	5 666,62	5 666,62
200 000,00	200 000,00	200 000,00	156 455,00	156 455,00	156 455,00	156 455,00
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00
69 928 000,00	69 928 000,00	69 928 000,00	61 106 964,00	61 112 507,00	61 112 507,00	61 112 507,00
70 947 030,03	61 826 000,00	61 881 687,98	62 076 168,61	62 076 168,61	62 076 168,61	62 076 168,61

الله يحيى العرش
لهم إنا نسألك العرش
لهم إنا نسألك العرش
لهم إنا نسألك العرش

البيانات المقدمة في هذه المذكرة تمتلك صفات الدليل الجنائي وفقاً لـ(دليل الجنائي) رقم ٢٠٢٤/١٣٧٦ تاريخ ٢٠٢٤/٥/٣.

الموافق لـ

٢٠٢٤/٥/٣

٥٠

الموافق لـ	الموافق لـ
فاضل مختار الدين الجوزي من العزيزية ٣٤٦٨٠٠,٠٠	\$ ٣٤٦٨٠٠,٠٠

الصلبات الصوص

الموافق لـ

٢٠٢٤

٢

الموافق لـ	الموافق لـ
نوع الحسابات الفرعية	نوع الحسابات الفرعية
٢٥٠,٠٠٠,٢٠	٢٥٠,٠٠٠,٢٠
٤٠٠,٠٠٠,٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠
١,٤٥٦,٣٥٦,٦٥	١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠
١,٢٠٠,٠٠٠,٥٥	١,٢٠٠,٠٠٠,٥٥
١٦,٥٣٢,٨٥٩,٥٥	١٢,٩٥٠,٠٠٠,٠٠

المجموع

الجزء الأول: المصروف

مشروع تطوير مناقب التسبيح لسنة 2024

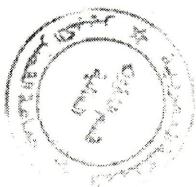
مذكرة معاينة وتفتيش

الملاحظات	التعديل المقترن لسنة 2024	المغفول لسنة 2024	تعريفه				الفصل
			الماء	النفخ	البلل	النفخ	
			مشددة / عادية	برامنج	الماء	البلل	الماء
			10	10	10	10	11
	487 200,00	487 200,00	تعميرات للرئيس والوزيري الحق من المستشارين	10	10	10	10
	1 000,00	1 000,00	تصليط بقلم الرئيس والمستشارين داخل المملكة	10	10	10	12
	100 000,00	100 000,00	تصليط بقلم الرئيس والمستشارين داخل المملكة	10	10	10	14
	51 000,00	51 000,00	تصليط بقلم الرئيس والمستشارين داخل المملكة	10	10	10	16
	300 000,00	300 000,00	تصليط بقلم الرئيس والمستشارين داخل المملكة	10	10	10	21
	50 000,00	50 000,00	افتراض عداد العجلات	10	10	10	22
	30 000,00	30 000,00	افتراض العطف التقريبي والهدايا والبلل	10	10	10	23
	150 000,00	150 000,00	تصليط بالماء والإطماع والاستقبال	10	10	10	24
	200 000,00	200 000,00	تصليط الشفاط التقني والتقي	10	10	10	25
	2 000,00	2 000,00	نشر الكفر في الجرائد الرسمية والجرائد والمجلات	10	10	10	51
	321 373 300,00	30 850 000,00	الارواقب والمعيقات للقراء المؤمنين والمستمعين ومتلذذهم	10	20	20	10
	500 000,00	500 000,00	اجور الاعوان والمرتضىين	10	20	20	14
	460 000,00	460 000,00	تعميرات من الاشتغال الإضافية	10	20	20	21
	1 000,00	1 000,00	تعميرات من الصندوق الشفاف و المؤسسة	10	20	20	22
	1 645 000,00	1 645 000,00	تعميرات عن المسؤولية	10	20	20	24
	330 000,00	330 000,00	مساهمة ارباب العمل في المشرف للشروع للتعاون	10	20	20	26
	4 372 222,00	4 192 000,00	المساهمات في النظام الحماصي لفتح روابق القناد	10	20	20	31
	60 000,00	60 000,00	المساهمات في منظمات الاحتياط الاجتماعي	10	20	20	32
	752 182,50	720 000,00	التمويل من الولادة	10	20	20	33
	3 000,00	3 000,00	تعميرات عن الولادة	10	20	20	34
	250 000,00	250 000,00	تكميم الموظفين والأعوان	10	20	20	35
	150 000,00	150 000,00	لباس الأعوان المستخدمين	10	20	20	38
	450 000,00	450 000,00	تصليط القتل داخل المملكة	10	20	20	41
	467 000,00	467 000,00	اكتفاء بذيليات إبرة	10	30	30	10
	235 000,00	235 000,00	المسيئة والمحفظة على الديانات الإدارية	10	30	30	21
	150 000,00	150 000,00	الرسمية والإسلامية للعقل المطرد	10	30	30	23

	300 000,00	300 000,00	المكتب مواد المبادعه اوراق وملفوظات	10	30	30	30	31
200 000,00	200 000,00	لوازم العداد التقني والمعلماتي	10	30	30	30	32	
650 000,00	650 000,00	شراء الوقود والزيوت	10	30	30	40	41	
200 000,00	200 000,00	قطع الغيار والاطارات المطلوبة للسيارات والآليات	10	30	30	40	42	
200 000,00	200 000,00	صلبة واصلاح السيارات والآليات	10	30	30	40	43	
200 000,00	200 000,00	مساريف تأمين السيارات والآليات	10	30	30	40	44	
50 000,00	50 000,00	شراء المواد الخام من المعمل	10	30	30	50	51	
50 000,00	50 000,00	شراء الاستناد والأرصدة والارباح	10	30	30	50	52	
200 000,00	200 000,00	شراء المساعدة	10	30	30	50	56	
20 000,00	20 000,00	شراء الدارم للمسحية ومواد الترصيص	10	30	30	50	57	
10 000,00	10 000,00	شراء الجير	10	30	30	50	60	
107 000,00	107 000,00	النواب	10	30	30	80	84	
100 000,00	100 000,00	صرف تهيئة لرواتب الموظفين من طرف مؤسسات أخرى	10	30	30	80	86	
50 000,00	50 000,00	صرف مكافأة الخدمات الرفيعة	10	30	30	90	90	
800 000,00	800 000,00	مستحقات استهلاك الكهرباء	10	30	30	90	91	
300 000,00	300 000,00	رسوم ومستحقات المؤسسات الادراكية	10	30	30	90	94	
10 000,00	10 000,00	رسوم بريدية ومصاريف المراسلات	10	30	30	90	95	
10 000,00	10 000,00	التذيب عن الحريق وعن المسؤولية المدنية	10	30	30	90	96	
100 000,00	100 000,00	إعدادات اجراءات وتصريف النشر	10	30	30	90	97	
2 436 900,00	2 436 900,00	قواعد الفرض المستوفدة من متى يذكر	10	40	40	10	11	
191 500,00	191 500,00	فرائد الدخان	10	40	40	20	21	
49 519 304,50	48 019 600,00	مجموع الباب 10 : الادارة العامة						
20 000,00	20 000,00	إيداعات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية	20	10	10	10	12	
200 000,00	200 000,00	هدایات وعوائد لوسائل المتابعين	20	10	10	20	22	
200 000,00	200 000,00	صرف الغلة	20	10	10	30	34	
200 000,00	200 000,00	إيداعات للمجهوليات الرسمية	20	20	20	10	11	
940 000,00	940 000,00	إيداعات للفرق الرياضية	20	20	20	10	12	
20 000,00	20 000,00	شراء المواد الرقائقية والمشترولات	20	30	30	10	12	
10 000,00	10 000,00	شراء مواد إلالة القران	20	30	30	10	13	
40 000,00	40 000,00	شراء معدات المقطفيات والخرافات	20	30	30	10	14	
200 000,00	200 000,00	شراء مواد التفقيح	20	30	30	20	21	
30 000,00	30 000,00	تسفير الكتب والسجلات المختلة	20	80	80	10	14	
1 860 000,00	1 860 000,00	مجموع الباب 20 : مجلد الشورى الافتتاحية						
500 000,00	500 000,00	سدولة مشتريات الادارة العمومية	30	10	10	20	30	
14 582 859,50	11 000 000,00	المستحقات (الادارة العمومية)	30	20	20	20	21	
1 200 000,00	1 200 000,00	المستحقات (العام)	30	30	30	10	11	

مجموع الباب 30: مجال الشؤون الفنية		مجموع الباب 12: مجال التعليم		مجموع الباب 16: 282 859,50	
93 600,00	93 600,00	50	10	10	11
6 178 466,00	2 140 000,00	50	10	10	21
60 000,00	60 000,00	50	10	10	23
10 000,00	10 000,00	50	10	10	30
500 000,00	500 000,00	50	40	40	51
23 700 000,00	23 700 000,00	50	40	40	61
10 000,00	10 000,00	50	40	40	60
500 000,00	500 000,00	50	40	40	60
31 052 066,00	27 013 600,00	50	40	40	70
3 406 800,00	3 406 800,00	60	10	10	10
3 406 800,00	3 406 800,00	60	10	10	10
102 121 030,00	93 000 000,00	مجموع مصاريف التسيير			

المملكة المغربية



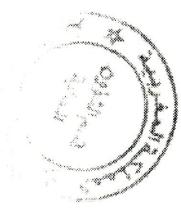
الملك المغربي
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة

إقليم العرائش
الجماعة الترابية القصر الكبير

في خدمة مصلحة المواطن والمستفيد

الحسابات الخصوصية لسنة 2024

ملاحظات	المقترح لسنة 2024	المقرول لسنة 2024	التعريف
	250 000,00	250 000,00	الضريبة الزائدة عن النفع
	400 000,00	400 000,00	إصلاح حواشى الطرق
	100 000,00	100 000,00	افتغال الرابط لتوجيه إيصال الماء والكهرباء
	14 582 859,50	11 000 000,00	استهلاك الكهرباء
	1 200 000,00	1 200 000,00	استهلاك الماء
	16 532 859,50	12 950 000,00	المجموع



تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18/07/2024.

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14. المتعلقة بالجماعات وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 27

عدد الأصوات المعتبر عنها: 22

عدد الأعضاء الموقفين : 22

وهم السادة : - محمد السيمو - عبد الله المنصوري - سعيد القزدار - حسن صيكوك - محمد المجدوب - صلاح الدين الحميدي - غزلان الشعبي - سعيدة بوعشة - يوسف الريسيوني - فاطمة القرقرى - العزيز الغرباوي - محمد الشريع - محمد العكال - محمد الزهري - سليمان لخضر - عبد السلام الزناكي - مصطفى الحاجي - فطيمة الزهراء حاتم - رشيدة الزيانى - محمد ماجدى -أمل طربيق - الهام الركع.

عدد الأعضاء الرافضين: لا احد .

عدد الأعضاء الممتنعين : 05 وهم السادة : حسن الحستاوي — فاطمة برهون — أسماء البكوري — عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب - رشيد صبار .

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

تفصيل التصويت

ميزانية التسيير

الممتنعون	الرافضون	الموقفون	المداخيل
05	لا احد	21	المداخيل بصفة عامة
الممتنعون	الرافضون	الموقفون	المصاريف
05	لا احد	22	الباب 10 الادارة العامة 49.519.304.50
05	لا احد	22	الباب 20 مجال الشؤون الاجتماعية 1.860.000.00
05	لا احد	22	الباب 30 مجال الشؤون التقنية 16.282.859.50
05	لا احد	22	الباب 50 مجال الدعم 31.052.066.00
05	لا احد	22	الباب 60 مجال اندماج النتائج 3.406.800.00

ميزانية التجهيز

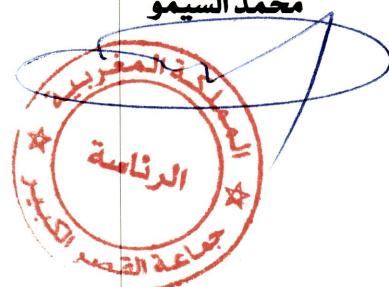
الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المداخيل
05	لأحد	22	الباب 50 مجال دعم النتائج 3.406.800.00
الممتنعون	الرافضون	الموافقون	المصاريف
05	لأحد	22	الباب 10 مجال الإدارة العامة 3.406.800.00

التصويت على الميزانية برمتها

الممتنعون	الرافضون	الموافقون
05	لأحد	22

كاتب المجلس
يوسف الريسوبي

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو



النقطة الثانية

2- الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع"

في بداية النقطة انسحب رئيس المجلس الجماعي السيد محمد السيمو من أشغال جلسة الدورة وكلف السيد عبد الله المنصوري النائب الأول للرئيس بترأس أشغال الدورة باعتباره رئيس الجلسة .

بعد ذلك أعطيت الكلمة لرئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة لقراءة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، و في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي ليوم الخميس 18 يوليوز 2024، عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقاط المدرجة بجدول أعمال الدورة المتعلقة بـ :

- 1- الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
- 2- الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية احداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع "
- 3- تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

عبد السلام الزناكي	نائب رئيس اللجنة
سعيد القردار	عضو اللجنة
رشيد صبار	عضو اللجنة

ونظرا لتعذر اكمال النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة، طبقا لمقتضيات المادة 55 من النظام الداخلي، و على الساعة الثانية عشر زوالا عقدت اللجنة اجتماعها وفق ما يلي :

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

نائب رئيس اللجنة	عبد السلام الزناكي
عضو اللجنة	سعيد القردار
عضو اللجنة	رشيد صبار

و قد حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :

عضو مستشار	سليمان لخضر
------------	-------------

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

مدير المصالح	عبد السلام الاشقم
رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلوماتيات	يوسف التطواني
عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلوماتيات	وسام أخريف

افتتح السيد نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب وقدم الشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم لإغناء النقاش ، كما ذكر بالسياق العام الذي يأتي فيه إدراج هذه النقاط استعدادا لعقد الدورة الاستثنائية وفق مقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي للجماعات 113.14 كما قدم الإطار العام للنقاط مشيرا لأهميتها .

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة الأولى المتعلقة بـ :

1- الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع

في بداية النقطة أعطيت توضيحيات بخصوص النقطة من خلال الإشارة الى كون هذه النقطة تدرج في اطار انخراط الجماعات الترابية في الورش الكبير المتعلقة بإصلاح قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل . وعلى اثر صدور القانون رقم 83.21المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات. وكون احداث مجموعة الجماعات الترابية سيساهم في الرفع من فعالية تدبير مراقب الماء والكهرباء وترسيخ حكامة تدبير المرافق الحيوية من اجل تحقيق العدالة المجالية

أعضاء اللجنة ثمنوا هذه النقطة مع المصادقة عليها . انتهى محضر اللجنة –

بعد ذلك فتح السيد رئيس الجلسة باب المداخلات

عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب : أوضح أن موضوع تدبير الماء والكهرباء والتطهير في غاية الأهمية وكون الدولة تولي لهذا الموضوع كامل الأهمية خاصة مع الاجهاد المائني الذي تعشه بلادنا والسعى للبحث عن الأمان الطيفي والأمن المائي وفق وسائل وتدابير جديدة . واعتبر الانضمام إلى المجموعة الترابية للتوزيع مهم لكن يتبع التمعن جيدا في القانون رقم 83.21المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات. وكون القطاع يسير نحو الخوخصة وفق مقتضيات المادة الثالثة من هذا القانون . طالب بفتح نقاش عميق حول الموضوع خاصة وأنه سوف يتم تفويت ممتلكات الوكالة إلى الشركة المحدثة الجديدة وتساءل هل يمكن الجماعة أن تجاهله هذه الشركة الجهوية . مؤكدا أن هناك تطمئنات لوزارة الداخلية وبكون مساهمة الدولة لن تقل عن عشرة في المائة من رأس مال الشركة ، لكن التحديات المستقبلية مطروحة بقوة وعلاقتنا مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ارحم بكثير من الشركات الخاصة ونموذج ذلك شركة امانديس

صلاح الدين الحميدي : أوضح أن هذا المشروع يندرج ضمن سياسة الجهوية الموسعة وينبغي أن يتم تنزيل احداث الشركة الجهوية المكلفة بتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل بما يراعي ظروف ساكنة الجماعات الترابية والقدرة الشرائية للمواطن .

رشيد صبار : أوضح أن هذا المشروع سوف يتم تنزيله في سنة 2027 ونحن مع الجهوية الموسعة وجميع التدابير المتعلقة بالموضوع لكنه تسأله عن ما هو اثر ذلك على المواطن و مدى المس بمكتسبات المواطن ، كما أورد على أنه ينبغي التنبيه على السياسات المستقبلية . وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى تجربة تفويت التطهير السائل وما نجم عنه من ارتفاع تكاليف الربط بشبكة التطهير السائل . وكون خوخصة القطاع له تداعيات خطيرة مع تقليص مؤسسة مناديب الجماعات وتقليل دورها لفائدة القطاع الخاص .

سليمان لخضر : أوضح على أن التوجه الحالي هو تنزيل الجهوية الموسعة واسترجاع عدد من القطاعات المهمة والإستراتيجية من يد القطاع الأجنبي و وضعه تحت سيادة الدولة . ووضع اليد على المؤسسات والشركات الوطنية . أوضح أن هناك إيجابيات وسلبيات بتدبير الماء والكهرباء يجب تدبيره بأياد مغربية والأرباح يجب أن تبقى في المغرب.

أشعر إلى أنه لدينا ثقة في تدبير وزارة الداخلية و هناك عدد من الأسئلة بخصوص كيفية تنزيل هذا المشروع وكيفية انتخاب مناديب الجماعات الترابية التي سوف تمثل الجماعات في هذه الشركة مطالبا بالمزيد من الوضوح في الموضوع.

عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب : أكد مجددا على أن هذا الموضوع كان محل نقاش عميق على مستوى مؤسسات الدولة و داخل الأحزاب منذ سنة 2023 وطالب بالتعقق في القانون رقم 83.21 وكوننا نتجه نحو الخوخصة والمادة الثالثة من القانون الواضحة جدا . لكن هذا القطاع استراتيجي ولا يجب ان يخضع لقانون العرض والطلب لأن الأمر يتعلق بالماء والكهرباء . ومن جهة أخرى لا يمكن أن نساوي بين الدخل الفردي للمواطن في طنجة و مثيله في القصر الكبير . أكد على أن هناك تطمئنات لوزير الداخلية لكن قانون رقم 83.21 هو من سيؤطر الموضوع مستقبلا ابتداء من سنة 2027

رشيد صبار : تسأله عن دور مناديب الجماعة في مجموعة الجماعات الترابية مشيرا إلى غياب تقارير مرفوعة للمجلس . ومن جهة أخرى أوضح أن تفويت القطاع للشركة الجهوية ستكون لها مخاطر في المستقبل، على سبيل المثال أن هناك فرق كبير بين فاتورة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة القصر الكبير وفاتورة شركة امانديس الباهظة الثمن بمدن أخرى ، ذلك ما سيمثل مسا بالقدرة الشرائية للمواطن القصري مستقبلا، كما نبه إلى خطورة ذلك و اعتبر أن هذا المشروع سوف يؤثر على السلم الاجتماعي للمدينة .

محمد المجدوب : أوضح أن هذا المشروع فعلا يندرج ضمن الجهوية الموسعة، لكنه طالب بتقديم مختلف التوضيحيات المتعلقة بتنزيل شركة التوزيع الخاصة بالماء والكهرباء والتطهير السائل مع استعراض السلبيات والإيجابيات .

سلیمان لخضر : أوضح على أن هذا مشروع استراتيجي يدخل ضمن الجهة الموسعة و يستجيب للرؤية الملكية لتدبير القطاعات الاستراتيجية و له من الأثر الإيجابي سيمما و ان هذا المشروع يهدف بالأساس إلى تدبير القطاع بكفاءات مغربية و عدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في قطاع تدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل. و يؤكد على أن هناك ثقة كاملة في هذا المشروع الهام والمستقبلبي . فقط يبقى التساؤل المطروح حول كيفية انتداب مناديب الجماعات الترابية وصلاحية هؤلاء المناديب في الترافع على الجماعات مطالبا بجمل التوضيحات المتعلقة بالموضوع والتفقيق في دور المناديب واختيار رئيس الشركة ومكونات المجلس المسير للشركة . وبخصوص تقارير مناديب الجماعة حاليا فهي موجودة ومستعدة للمحاسبة وتقديم جمل المعطيات المتعلقة بترافقها على الساكنة لدى الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء

رئيس الجلسة : أكد على أن هذا المشروع يندرج طبعا ضمن الجهة الموسعة واللامركز . مضيفا أن هناك عدة إشكاليات مطروحة خاصة وان التوجهات العامة للدولة تسير نحو خوصصة عدد من القطاعات وهذا توجه دولي شامل . وليس هذا الأمر بالجديد خاصة وان هناك تجربة امانيس وليديك .. وبخصوص مناديب الجماعات الترابية فيعود عليهم للترافع على المطالب الاجتماعية للمواطن .

بعد ذلك طرح السيد رئيس الجلسة النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات التربوية - طنجة- تطوان- الحسيمة للتوزيع

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18/07/2024.
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14. المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات التربوية- طنجة- تطوان- الحسيمة
للتوزيع.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،
وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 25

عدد الأصوات المغيبة: 19

عدد الأعضاء الموفقيين : 19

وهم السادة : عبد الله المنصوري - سعيد القردار - حسن صيكوك - محمد المجدوب - صلاح الدين الحميدي - غزلان الشعبي - سعيدة بوعشة - يوسف الريسوني - فاطمة القرقري - العزيز الغرياوي - محمد الشريع - محمد الزهري - سليمان لخضر - عبد السلام الزناكي - فاطيمة الزهراء حاتم - رشيدة الزياني - محمد ماجدي - أمل طربيق - الهام الركع .

عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد .

عدد الأعضاء الممتنعين : 06 وهم السادة : حسن الحسناوي - خالد المودن - فاطمة برهون - أسماء البكري - عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب - رشيد صبار .

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالموافقة
على الانضمام لمجموعة الجماعات التربوية- طنجة- تطوان- الحسيمة للتوزيع.

كاتب المجلس
يوسف الريسوني

رئيس الجلسة
عبد الله المنصوري



النقطة الثالثة

3- الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية احداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع "

في بداية النقطة أعطيت الكلمة لرئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة لتلاؤه حضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، و في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الجامعي ليوم الخميس 18 يوليوز 2024، عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة المتعلقة بـ :

- 1- الموافقة على الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع".
- 2- الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية احداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع
- 3- تعديل ميزانية السنة المالية 2024 لبرمجة الاعتماد الإضافي من الضريبة على القيمة المضافة.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

عبد السلام الزناكي	نائب رئيس اللجنة
سعيد القردار	عضو اللجنة
رشيد صبار	عضو اللجنة

ونظرا لتعذر اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة، طبقا لمقتضيات المادة 55 من النظام الداخلي، و على الساعة الثانية عشر زوالا عقدت اللجنة اجتماعها وفق ما يلي :

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

عبد السلام الزناكي	نائب رئيس اللجنة
سعيد القردار	عضو اللجنة
رشيد صبار	عضو اللجنة

و قد حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :

سليمان لخضر	عضو مستشار
-------------	------------

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

عبد السلام الاشقم	مدير المصالح
يوسف التطوانى	رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلومات
وسام أخرىف	عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل المعلومات

افتتح السيد نائب رئيس لجنة الاجتماع بكلمة الترحيب وقدم الشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم لإغناء النقاش ، كما ذكر بالسياق العام الذي يأتي فيه إدراج هذه النقاط استعدادا لعقد الدورة الاستثنائية وفق مقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي للجماعات 113.14 كما قدم الإطار العام للنقط مشيرا لأهميتها .

بعد ذلك انتقلت اللجنة الى النقطة التالية

2- الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية احداث مجموعة الجماعات الترابية " طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع
أعضاء اللجنة استعرضوا مجل مضمون الاتفاقية مؤكدين أهمية الانخراط في هذا الورش الاستراتيجي التنموي الهام. كما طالبوا بضرورة التدقيق في عملية انتخاب منديب الجماعات و مراعاة تمثيلية التركيبة السكانية للجماعات.

بعد ذلك تمت المصادقة على النقطة -انتهى محضر اللجنة -

المملكة المغربية
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية
"طنجة-تطوان-الحسيمة للتوزيع"

2024

اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية "طنجة-تطوان-الحسيمة للتوزيع"

1

بين الجماعات والعمالات والأقاليم التابعة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة التالية:

- جماعة طنجة، جماعة أصيلة، جماعة اكزنياية، جماعة المازلة، جماعة دار الشاوي، جماعة حجر النحل، جماعة العوامة، جماعة سبت الربات، جماعة حد الغربية، جماعة أقواس بريش، جماعة سيدى اليمني، جماعة الساحل الشمالي:
- جماعة تطوان، جماعة واد لو، جماعة الخروب، جماعة زينات، جماعة بني يدر، جماعة بني حرشن، جماعة المحترفين، جماعة الملاليين، جماعة سوق القديم، جماعة عين الحصن، جماعة صدينة، جماعة أزلا، جماعة بقاغزة، جماعة جبل لحبيب، جماعة دار بني قريش، جماعة الزينون، جماعة بني سعيد، جماعة زاوية سيدى قاسم، جماعة بني ليت، جماعة الحمرا، جماعة أولا علي منصور، جماعة الواد:
- جماعة الحسيمة، جماعة أمزورن، جماعة بني بوعياش، جماعة اجدير، جماعة تارحيست، جماعة عبد الغایة السواحل، جماعة اساكن، جماعة كتامة، جماعة تمساوت، جماعة مولاي احمد الشريف، جماعة تاغزوت، جماعة بني بوشیبت، جماعة ايت يوسف وعلي، جماعة لوطا، جماعة امراضن، جماعة اربعاء تاوريرت، جماعة شقران، جماعة التكروز، جماعة نفروبن، جماعة آزمورن، جماعة ايت فمرة، جماعة الرواضي، جماعة بني حندقة، جماعة بني عبدالله، جماعة زاوية سيدى عبد القادر، جماعة سيدى بوتميم، جماعة زرفت، جماعة بني بشير، جماعة بني عمارت، جماعة سيدى بوزينب، جماعة بني بونصار، جماعة بني احمد اموكزن، جماعة بني بوفراج، جماعة اسنادة، جماعة بني جميل مسطاسة، جماعة بني جميل مكصوصين!
- جماعة العرائش، جماعة القصر الكبير، جماعة العوامرة، جماعة زوادة، جماعة قصر ابجير، جماعة تطفت، جماعة بوجديان، جماعة سوق القلة، جماعة بني عروس، جماعة عيasha، جماعة تزرورت، جماعة بني غرفط، جماعة زعرورة، جماعة الساحل، جماعة رصانة الشمالية، جماعة رصانة الجنوبية، جماعة سوق الطلبة، جماعة السواكن، جماعة أولاد اوشيج:
- جماعة شفشاون، جماعة باب برد، جماعة أونان، جماعة تموروت، جماعة بني احمد الشرقية، جماعة بني احمد الغربية، جماعة واد الملحة، جماعة المنصورة، جماعة امتار، جماعة متنة، جماعة وزركان، جماعة بني رزبن، جماعة بني سميح، جماعة باب تازة، جماعة بني دركول، جماعة بني صالح، جماعة فيق، جماعة بني فعلوم، جماعة التراردة، جماعة تنقوب، جماعة لغدير، جماعة بني سلمان، جماعة بني منصور، جماعة بني بوزرة، جماعة سطيفة، جماعة تركان، جماعة تاسفست، جماعة تلبيوط:

- جماعة وزان، جماعة بني كلة، جماعة سيدى رضوان، جماعة ونانة، جماعة سيدى بوصير، جماعة سيدى أحمد الشريف، جماعة لمحاءرة، جماعة ازغيرة، جماعة تروال، جماعة زومي، جماعة قلعة بوفرة، جماعة مفريصات، جماعة عين بيضاء، جماعة ابركشة، جماعة اسحن، جماعة امزغورن، جماعة مصمودة:
- جماعة المضيق، جماعة الفنتيدق، جماعة مرنييل، جماعة عليين، جماعة بلبونش:
- جماعة البحراوين، جماعة القصر الصغير، جماعة ملوسة، جماعة جوامعة، جماعة القصر المجاز، جماعة آنجرة، جماعة تغامت:
- ممثلة كل واحدة منها على حدة برئيس مجلسها، والمشار إليها مجتمعة في الاتفاقية بـ "الجماعات": عمالات وأقاليم طنجة-أصيلة، تطوان، الحسيمة، العرائش، شفشاون، وزان، المضيق-الفنتيدق، الشخص أنجرة:
- ممثلة كل واحدة منها على حدة برئيس مجلسها، والمشار إليها بعدة مجتمعة بـ "العمالات والأقاليم": يشار إلى الجماعات وإلى العمالات والأقاليم مجتمعة في هذه الاتفاقية بـ "الأطراف"

ديباجة

في إطار انخراط الجماعات الترابية عموماً، والجماعات على وجه الخصوص في ورش إصلاح قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وعلى إثر صدور القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجبوية متعددة الخدمات، بادرت الجماعات الواقعة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع العمالات والأقاليم التابعة لنفس الجهة، اعتباراً لاختصاصاتها في ميدان التوزيع وكذا في ميدان تنمية المناطق الفروية، إلى توحيد جهودها وتنسيقتها من أجل الرفع من فعالية تدبير مرافق التوزيع، وتعزيز خدماتها على المواطنين ب مختلف مناطق الجهة، وترسيخ حكامة تدبير المرافق المذكورة.

وفي هذا الإطار، فإن توحيد مدار تدبير هذه المرافق على مستوى جبوي، وكذا تعاضد الموارد والمساهمات على نفس المستوى يعبر شرطاً أساسياً لإنجاح هذا الورش الاستراتيجياليام، ومواجهة مختلف التحديات التي أصبح يطرأها القطاع على ضوء الإشكاليات المتعلقة بالموارد ومخاطر التغيرات المناخية، واعتباراً لضرورة اعتماد حلول جديدة ومستدامة لضمان تعزيز واستمرارية هذه المرافق الجبوية.

ولذلك، فقد ارتأت الجماعات والعمالات والأقاليم التابعة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة للتوزيع، التجمع في إطار مجموعة جماعات ترابية، يعهد إليها بالإشراف على تدبير مرافق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وإنجاز المشاريع المتعلقة بتعزيز التزود بالماء والكهرباء خصوصاً بالعالم الفروي، بشراكة مع الدولة ومع مختلف المتدخلين المعنيين.

اعتباراً لما سبق، وبناءً على:

- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) وخاصة المواد من 141 إلى 148;
- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015);
- القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجبوية متعددة الخدمات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.23.53 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12 يوليو 2023)؛
- المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) يسن نظام المحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم ومجموعاتها؛
- مداولات معالن الجماعات القاضية بالصادقة على اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية طنجة-تطوان-الحسيمة للتوزيع متلماً هي مرفقة بهذه الاتفاقية؛
- مداولات مجالس العمالات والأقاليم القاضية بالصادقة على اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية طنجة-تطوان-الحسيمة للتوزيع متلماً هي مرفقة بهذه الاتفاقية؛
تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: إحداث المجموعة

تحدد على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة بمبادرة من الجماعات ومع العمالات والأقاليم مجموعة جماعات ترابية تسعى طنجة تطوان الحسيمة للتوزيع". تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يشار إليها فيما يلي بـ "المجموعة".

تحدد وتنسق المجموعة طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ولا سيما المواد من 141 إلى 148 منه، ووفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: موضوع المجموعة

يحدّد موضوع المجموعة في تدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتقطير المسائل على مستوى التفود الترابي للجماعات الأعضاء بما في ذلك الإسهام في تزويد العالم الفروي بخدمات المرفق المذكور. ولهذه الغاية تعهد الأطراف إلى المجموعة بممارسة الاختصاصات المتعلقة بتدبير المرفق المذكور طبقاً للمادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وكذا بمهام صاحب المرفق كما هو معروف بمقتضيات القانون رقم 83.21 المتعلقة بالشركات الجبوية متعددة الخدمات.

المادة الثالثة: مقر المجموعة

تحدد المجموعة مقرها بالتفود الترابي لجماعة طنجة.

يمكن للمجموعة تغيير مقرها داخل نفوذ جماعة طنجة بقرار من رئيسها. غير أنه لا يمكن تغيير مقر المجموعة إلى خارج نفوذ جماعة طنجة إلا بمقرر مجلسها.

لا يكون المقر المتعلق بتغيير مقر المجموعة قابلاً للتنفيذ إلا بعد التأشير عليه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو من تفوض إليه ذلك.

المادة الرابعة: المساهمات

تأخذ مساهمة الأطراف في المجموعة شكل مساهمات مالية تدفع لزوماً في حساب المجموعة قبل من شهر أبريل من كل سنة مالية.

تحدد المساهمة المالية السنوية للأطراف على الشكل التالي:

- باستثناء الجماعات المنصوص عليها وعلى مبالغ مساهمتها المالية في الجدول بعده، تحدد المساهمة المالية لباقي الجماعات في مبلغ قدره عشرون ألف درهما (20.000 درهم).

- تحدد مساهمات الجماعات المشار إليها في الفقرة السابقة كالتالي:

المنحة	المبلغ
تطوان	100.000 درهم
الحسيمة	100.000 درهم
العرانش	100.000 درهم
شفشاون	100.000 درهم
وَذَان	100.000 درهم
المضيق	100.000 درهم
القنيطرة	100.000 درهم

- تحدد مساهمات مجالس العمالات والأقاليم في مبلغ منة ألف درهما (100.000 درهم)

يمكن تغيير مبلغ وطبيعة المساهمة إن اقتضى الأمر ذلك بمقتضى اتفاقية ملحقة تصادر على مجالس الأطراف، ولا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو من تفويض إليه ذلك.

المادة الخامسة: إجراء المساهمة

طبقاً للتشريع الجاري به العمل، تعتبر المساهمات المالية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية نفقات إجرائية يتعين على الأطراف تسجيلها لزوماً في ميزانيتها والأمر بصرفها وفقاً للشروط المنصوص عليها في التشريع المذكور وكذا المادة الرابعة أعلاه.

المادة السادسة: مجلس ومكتب المجموعة

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية. يتكون مكتب المجموعة من رئيس وأربعة (4) نواب ينتخبون من لدن مجلس المجموعة. تسهر الأطراف على أن ينتخب منتدبواها بمجلس المجموعة رئيس مجلس المجموعة ونوابه من بين منتدبي الجماعات مقر العمالة أو الإقليم، ذات العدد الأكبر من السكان.

المادة السابعة: مهام رئيس مجلس المجموعة

يمارس رئيس مجلس المجموعة في حدود غرض هذه الأخيرة الصالحيات المخولة لرؤساء مجالس الجماعات وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14، ولاسيما فيما ما يتعلق منها بالإشراف على مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وتدبير العقارات والمنقولات التابعة للمرفق المذكور داخل التفود الترابي للمجموعة.

المادة الثامنة: الانسحاب من المجموعة

لا يمكن لأية جماعة ترابية عضو في المجموعة الانسحاب منها إلا بعد:

- إثباتها لأداء جميع التزاماتها المالية لفائدة المجموعة بمقتضى هذه الاتفاقية أو بمقتضى أي اتفاقية أخرى ذات صلة؛
- تحمل كل إخلال بالالتزامات التعاقدية للمجموعة قد ينبع عن الانسحاب الجماعة الترابية المعنية؛
- التأكيد من عدم مساس انسحابها باستمراية التدبير المتوازن للمرفق المعهود به للمجموعة وبالتوافق الاقتصادي والمالي لعقد التدبير الذي قد يبرمه المجموعة؛

وفي جميع الأحوال، وطبقاً للتشريع الجاري به العمل، لا يمكن أن تنسحب أية جماعة ترابية عضو في المجموعة إلا بناء على مقرر مجلسيها، وصدره قرار الإعلان عن انسحابها من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة التاسعة: حلول المجموعة محل الجماعات

تحل المجموعة تلقائياً في حدود موضوعها مثلاً هو محدد في المادة 2 من هذه الاتفاقية، محل الجماعات في الحقوق والالتزامات المرتبطة على الاتفاقيات والمقدمة التي تم إبرامها من طرف هذه الأخيرة قبل إحداث المجموعة أو انضمام جماعة أخرى إليها، وفي إدارة والإشراف على مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل المخول تدبيره لكل شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص داخل النطاق الترابي للمجموعة.

المادة العاشرة: وضع الممتلكات العقارية والمنقولات للمرفق رهن تصرف المجموعة

تضع الجماعات جميع العقارات والمنقولات المخصصة لتدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل رهن تصرف المجموعة في إطار إشرافها على تدبير المرفق المذكور، وتشتمل على وجه الخصوص العقارات والمنقولات المنصوص عليها في المادة 11 من القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات العبوية متعددة الخدمات.

المادة العاشرة عشر: تدبير الممتلكات العقارية والمنقوله التابعة للمرافق

تعهد الجماعات إلى المجموعة بمهم تدبير الممتلكات العقارية والمنقوله التابعة لمرفق توزيع الماء والكهرباء، والتطهير السائل وفقاً الطريقة تدبير المرفق المعتمدة، كما تعهد إليها، على وجه الخصوص، بتفعيل أحكام المادة 14 من القانون رقم 83.21 المشار إليه أعلاه في حالة إبرام عقد التدبير مع شركة جهوية متعددة الخدمات.

المادة الثانية عشر: ممارسة الصالحيات ذات الصلة بموضوع المجموعة

تعمل الأطراف عند ممارسة مجالسها أو رؤسائهما لأي من الاختصاصات أو الصالحيات التي قد تكون مرتبطة بمهام المجموعة على احترام مختلف أنظمة مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل الذي تشرف عليه المجموعة، وكذا الالتزامات التعاقدية للمجموعة خاصة بمقتضى عقود تدبير المرفق المذكور.

ول بهذه الغاية، تحرص الأطراف على طلب رأي المجموعة بمناسبة عزم مجالسها أو رؤسائهما اتخاذ أي مقررات أو قرارات تنظيمية قد يكون لها وقع مباشر على المرفق المعبود به إلى المجموعة.

المادة الثالثة عشر: مدة المجموعة ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تحدث المجموعة مدة غير محددة ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد صدور قرار السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بالإعلان عن تكون المجموعة طبقاً لأحكام المادة 133 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

المادة الرابعة عشر: تسوية الخلافات

يعرض كل خلاف ينبع من تأويل مقتضيات هذه الاتفاقية أو بتنفيذها على السيد وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك قصد دراسة الحلول المناسبة طبقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

توقيع الأطراف حسب كل عمالة واقليم

تأشيرة والي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

عامل عمالة طنجة أصيلة

جماعة أصيلة	جماعة طنجة	مجلس عمالة طنجة-أصيلة
جماعة دار الشاوي	جماعة المزلاة	جماعة اكزناية
جماعة سبت الزينات	جماعة العوامة	جماعة حجر النحل
جماعة سيدى اليمني	جماعة أقواس بريش	جماعة حد الغربية
		جماعة الساحل الشمالي

تأشيره عامل إقليم تطوان

جماعة واد لو	جماعة تطوان	مجلس إقليم تطوان
جماعة بني بدر	جماعة زينات	جماعة الخروب
جماعة الملاليين	جماعة السعتررين	جماعة بني حربش
جماعة صدينة	جماعة عين لحصن	جماعة سوق القديم
جماعة جبل لحبيب	جماعة بفاغرة	جماعة أزلا
جماعة بني سعيد	جماعة الزيتون	جماعة دار بني فريش
جماعة الحمراء	جماعة بني ليت	جماعة زاوية سيدي قاسم
	جماعة الواد	جماعة أولا علي منصور

تأشيره عامل إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير	جماعة العرائش	مجلس إقليم العرائش
جماعة قصر ابجير	جماعة زوادة	جماعة العوامرة
جماعة سوق القلة	جماعة بوجديان	جماعة تطفت
جماعة تزروت	جماعة عيادة	جماعة بني عروس
جماعة الساحل	جماعة زعوردة	جماعة بني غرفط
جماعة سوق الطلبة	جماعة رصانة الجنوبية	جماعة رصانة الشمالية
	جماعة أولاد اوشبيح	جماعة السواكن

تأشيرة عامل إقليم الحسيمة

جماعة امزورن	جماعة الحسيمة	مجلس إقليم الحسيمة
جماعة تارجيست	جماعة اجدير	جماعة بني بوعياش
جماعة كنامة	جماعة اساكن	جماعة عبد الغاية السواحل
جماعة ناغزوت	جماعة مولاي احمد الشريف	جماعة تمساوت
جماعة لوطا	جماعة ايت يوسف وعلي	جماعة بني بوشيبت
جماعة شقران	جماعة اربعاء تاوريرت	جماعة امرابطن

جماعة ازمورن	جماعة نفروين	جماعة التكorum
جماعة بني حذيفة	جماعة الرواضي	جماعة ايت قمرة
جماعة سيدى بوتميم	جماعة زاوية سيدى عبد القادر	جماعة بني عبد الله
جماعة بني عمارت	جماعة بني بشير	جماعة زرقت
جماعة بني احمد اموكزن	جماعة بني بونصار	جماعة سيدى بوزينب
جماعة بني جميل مسطاسة	جماعة استنادة	جماعة بني بوقراح
		جماعة بني جميل مكسولين

تأشيرية عامل إقليم وزان

جماعة بني كلة	جماعة وزان	مجلس إقليم وزان
جماعة سيدى بوصير	جماعة ونانة	جماعة سيدى رضوان
جماعة ازغيرة	جماعة لجاعرة	جماعة سيدى أحمد الشريف
جماعة قلعة بوفرة	جماعة زومي	جماعة نروال
جماعة ابريكشة	جماعة عن بيضاء	جماعة مقرصاصات
جماعة مصمودة	جماعة امزفرون	جماعة اسجن

تأشيرة عامل إقليم الفحص أنجرة

جماعة القصر الصغير	جماعة البحراوين	مجلس إقليم الفحص - أنجرة
جماعة القصر المجاز	جماعة جوامعة	جماعة ملوسة
	جماعة تغرا مت	جماعة أنجرة

تأشيرة عامل عماله المضيق الفنيدق

جماعة الفنيدق	جماعة المضيق	مجلس عماله المضيق-الفنيدق
جماعة بليونشن	جماعة عليين	جماعة مرتبيل

تأشيرة عامل إقليم شفشاون

جماعة باب برد	جماعة شفشاون	مجلس إقليم شفشاون
جماعة بني أحمد الشرقية	جماعة تموروت	جماعة أونان
جماعة المنصورة	جماعة واد الملحة	جماعة بني أحمد الغربية
جماعة وزakan	جماعة متيبة	جماعة أمغار
جماعة باب نازة	جماعة بني سميع	جماعة بني رزين

جماعة فيفي	جماعة بنى صالح	جماعة بنى دركول
جماعة تنقوب	جماعة الدردارة	جماعة بنى فعلوم
جماعة بنى منصور	جماعة بنى سلمان	جماعة لغدير
جماعة ترakan	جماعة سطحة	جماعة بنى بوزرة
	جماعة تلمبوط	جماعة ناسيفت

رشيد صبار : أوضح على انه فيما يتعلق باختيار المناديب، فالطريقة المعتمدة في ذلك معروفة في عدد من المؤسسات ، حيث ان التراضي السياسي هو المحكم . في حين ان معيار الكفاءة هو الذي ينبغي استحضاره في هذه العملية . وكذا ضرورة شرط التكوين وعدد من الإمكانيات المعرفية وغيرها للترافع بجدية على قضايا المواطنين . وبالرجوع الى موضوع إحداث الشركة الجهوية متعددة الخدمات. التي سوف تشرف على تدبير قطاع الماء والكهرباء والتقطير السائل فهذا الموضوع اعتبره في غاية الأهمية و له عدد من الانعكاسات على المواطن رغم شعار الدولة الاجتماعية المطروح حاليا . وبخصوص انضمام الجماعات الترابية القروية المجاورة لمدينة القصر الكبير والتابعة حاليا للمكتب الوطني للكهرباء سوف يطرح تحديات مستقبلية كبيرة . نفس الأمر ينطبق على مدينة القصر الكبير التي كانت تتتوفر على وكالة مستقلة لتوزيع الماء والكهرباء تتميز بالقرب مما كان يسهل عملية الترافع على المواطن وأحياء المدينة لكن في المستقبل سوف نعدم هذه الإمكانية خاصة مع إحداث شركة مساهمة خاضعة للتخصيص وبالتالي سوف نجد صعوبة كبيرة للتأثير في هذه الشركة وكذا في الترافع على ملفات المواطن القصري لدى هذه الشركة

خالد المودن : أوضح أن هذا المشروع مهم واستراتيجي ويندرج ضمن تصورات الدولة . وكون إحداث شركة جهوية كبيرة سيساهم من جهة في إحداث استثمارات كبرى وانسجام التدخلات القطاعية وتوحيد المساطر وغير ذلك لكن هناك كذلك بعض السلبيات ينبغي معالجتها وتوفير حلول مناسبة لكي يكون هناك انتقال سلس من النظام الحالي إلى النظام الجديد لتدبير قطاع الماء والكهرباء والشركة الجهوية متعددة الخدمات . فيما يخص الاتفاقية فهي تغيب الجماعات الصغرى حيث أن هناك رئيس وأربعة نواب . وهؤلاء النواب سوف يمثلون مراكز الإقليم . وبالتالي القصر الكبير لن يمثل بمندوب . وشروط الانسحاب مستحبة تقريبا . كما يمنى السيد العضو تعزيز النقاش بخصوص الاتفاقية لكن المشروع تمت المصادقة عليه سلفا . ويصعب الآن تغيير مضامين هذه الاتفاقية . مشيرا إلى تغيب دور المنتخب في الموضوع مؤكدا أن عملية انتداب مثل الجماعات غير منصفة

عبد الرحمن علوي لعروسي ضباب : بدوره أوضح أن الجماعات القروية والصغرى سوف تكون مغيبة . وكون الأهمية سوف تعطي لمراكز الإقليم . وكون مدينة القصر الكبير لن تحضى بمندوب يمثلها . علما أن دور المنتخب هو الدفاع عن الساكنة والترافع على مصالحها . وبخصوص الشركة فهي تخضع لقانون الشركات المساهمة وهو يخضع لمنطق التوازنات المالية ولا يخضع لمنطق مراعاة ظروف الساكنة ووضعيتها الاجتماعية . علما انه لا يشك في إرادة الدولة والسعى لتنزيل الجهوية الموسعة وإحداث أقطاب جهوية كبيرة لتدبير عدد من القطاعات لكنه يطالب بضمانات تراعي ظروف المواطن البسيط وهذه الضمانات يجب أن تكون مكتوبة في النصوص القانونية . مشيرا إلى أن هذا القانون حضي بنقاش عميق على المستوى الوطني لدى الأحزاب والمركيزيات النقابية وفي المؤسسات ولم تتم المصادقة عليه بالإجماع في قبة البرلمان وعارضته عدة أحزاب وامتنعت عن التصويت عليه باقي الأحزاب .

سليمان لخضر : أكد على الالتزام بالدفاع على مصالح المواطن وتواجد المناديب في المؤسسات لتحقيق أغراض اجتماعية للمواطن وليس لتحقيق أغراض مادية او شخصية . مؤكدا أن المندوب لا يتقاضى أي أتعاب مالية بل هدفه الترافع على المواطن فقط وبخصوص موضوع النقطة يحتاج الى نقاش طويل وتمس الحاجيات اليومية للمواطن في الماء والكهرباء والتقطير السائل واستعراض مجلس المستجدات المتعلقة بتأسيس الشركة الجهوية وتدبير المرحلة الانتقالية ورهانات الدولة على الموضوع ، خاصة كون بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرة دولية كبيرة الا وهي كأس العالم لكرة القدم . والسعى لمعالجة خوخصة القطاع الذي تمسك به شركات أجنبية وتشرف على تدبير امانديس وغيرها . والسعى إلى مغربية هذا القطاع الذي سوف يكون حكرا على الرأسمال المغربي والأطر المغربية وتدبير الخيرات الوطنية المغربية . متسائلا عن دور ومصير مناديب الجماعات الترابية مستقبلا لدى شركات التوزيع الجهوية متعددة الخدمات .

سعيد الفزدار : بدوره أكد على أهمية الموضوع الذي حضي بنقاش عميق وطني . وبالرجوع الى تركيبة الشركة أوضح انه سوف تسير بمكتب يسيره رئيس وأربعة نواب . متسائلا هل سوف تسير الجهة بخمسة أفراد فقط . وبخصوص الفوترة نجد هناك فرق كبير حاليا بين فاتورة القصر الكبير وفاتورة طنجة وتطوان . لكن هذا سوف لن يستمر مستقبلا مع إحداث الشركة الجهوية وتوحيد الفاتورة مطالبا بضرورة توفير آليات مناسبة لتمثيل الجماعات الترابية .

محمد المجدوب : أكد على أهمية الموضوع وضرورة تعزيز النقاش بخصوصه علما انه كان من المفترض أن ياتح للمنتخبين بالجماعات الترابية تدارس الموضوع بكل حرية . خاصة وان للموضوع تداعيات كبرى على الساكنة مستقبلا ،

رغم انه لدينا الثقة في التدابير المتعلقة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتدابير الدولة في هذا الاطار . متسائلا عن دور الجماعات التربوية في إطار شركة التوزيع المحدثة جهويًا .

عبد الرحمن علبي لعروسي ضباب : أوضح على أن المادة الرابعة من الاتفاقية تنص على مساهمات الجماعات التربوية وكون جماعة طنجة سوف تساهم بمبلغ ثلاثة الف درهم 300.000 درهم . في حين ان جماعة القصر الكبير سوف تساهم بمبلغ عشرين الف درهم كباقي الجماعات التربوية القروية . وبالتالي هناك فرق بين مساهمات الجماعات . مضيفاً بأن هدفنا جميعا خدمة المواطن لكننا نلاحظ أن الحكومة الحالية ماضية في التضخم وهذه الحكومة رغم أنها ترفع شعار الدولة الاجتماعية لكنها عجزت عن توفير أضحيه عيد الأضحى . مشيراً أن هذه الحكومة لا تتوفر على مؤشرات الثقة وتفتق للحس الاجتماعي وزواج السلطة والرأسمال خطر على بلادنا . مضيفاً أن هذه الحكومة تحمل وزير الوضعية الاجتماعية مطالبا بضمانات لحماية المواطن البسيط . وفاتورة الماء و الكهرباء لمدينة الرباط والدار البيضاء وطنجة غالبا جدا مقارنة مع فاتورة القصر الكبير حاليا التي تدير حاليا من طرف الوكالة المستقلة للتوزيع الماء والكهرباء . مؤكدا أن المؤسسات التابعة للدولة والتي تدير عدد من المرافق الحيوية ارحم بكثير من الشركات الخاصة التي سوف تدير تلك المرافق مستقبلا .

خالد العودن : أوضح أن القوانين والمراسيم المؤطرة للموضوع قد صدرت و انه شرع في تنزيل الشركات الجهوية متعددة الخدمات مثل جهة الدار البيضاء وآكادير وجدة . موضحاً أن طريقة العمل السائدة حاليا في الوكالات سوف تنتهي وسوف لن يبقى هناك وجود للمناديب والمجلس الإداري وغير ذلك . وسوف تؤسس شركة جديدة بأجهزة جديدة عبارة عن شركة مساهمة في البداية سوف تكون الدولة هي مالكة أغلبية الأسهم لكن حيث إنها شركة مساهمة فإن مساهمة الخواص سوف تكون مقتولة مستقبلا . التحدي الاجتماعي المطروح هو كون ثمن الفاتورة حاليا تحدده الدولة . لكن في المستقبل فإن الضمانات للترافع على المواطن رهينة بوجود مجتمع مدني يترافع على قضايا المواطن ومطلع على دفتر التحملات . خاصة وأن أسلوب الوكالة حاليا سوف لن يبقى وكذا سوف لن يبقى مندوب الجماعة الذي كان قريبا من المواطن ويترافق على مصالح المواطن والجماعة . بحيث سوف يصبح المخاطب مستقبلا هو المدير الجهوي وفي احسن الأحوال المدير الإقليمي . بحيث أن مركز القرار لن يبقى محليا بل سيصبح على مستوى الجهة . مضيفاً أن المادة السادسة تشير إلى كون المجموعة تسير من طرف مكتب مكون من رئيس وأربعة نواب وكون النواب يمثلون مراكز الإقليم .

رشيد صبار : أوضح على أن الهدف المشترك هو الترافع على مصالح الساكنة . مؤكداً أن هناك فرق كبير بين الفاتورة التي تؤدي حاليا بمدينة القصر الكبير وبين الفاتورة التي تؤدي في مدن طنجة والرباط وغيرها من المدن التي تسيرها الشركات المساهمة . وربما يكون المستقبل افضل مما هو عليه لدى شركة امانديس حاليا .

وكون شركة المساهمة هدفها الربح أساسا . وكون مؤسسة الوكالة المستقلة للتوزيع الماء والكهرباء ومديرها ومندوب الجماعة وغير ذلك سوف يختفي مستقبلا وتحل محله الشركة الجهوية . وكون مندوب إقليم العرائش سوف يكون واحد فقط كنائب للرئيس في حالة ما اذا نجح في انتخابات نواب الرئيس الأربع ، هذا كله يطرح تحديات كبرى مستقبلا بخصوص هذا الموضوع الذي له تداعيات اجتماعية كبيرة على المواطن . كما سوف يحد من ترافق وصلحيات واختصاصات الجماعات التربوية .

سليمان لخضر : اوضح ان الوضعية الحالية تحصيل حاصل وانه تمت المصادقة على القانون منذ حكومة بنكيران . وكون القانون ليس جديدا بل تمت المصادقة عليه سلفا . المهم هو الترافع المستمر على شؤون الساكنة و يجب الإبقاء على هذا المنوال سواء من داخل الجماعة الترابية او عبر المجتمع المدني . مؤكدا على اهمية نقاش هذا الموضوع بكل مسؤولية بما يخدم مصلحة المواطن والمصلحة العامة

السيد باشا المدينة : أكد على أن النقاش الجاري حاليا مهم وجد صحي وللمجلس كامل الصلاحية في المناقشة واتخاذ ما يراه مناسبا وهو سيد قراره .

كما أوضح على أن مسلسل الجهوية هدفه تقوية دور الجماعات الترابية وإحداث التوازن والتكميل بين الجماعات تحت إشراف الدولة . مشيراً إلى أنه مع تحديات الإجهاد المائي فإن تدبير الماء لم يعد مسألة محلية بل أصبح قضية وطنية . وكون الشركة محسومة بقانون 17.95 وكذا بقانون 21.83 . وكون الجماعات الترابية من حقها المساهمة في أسهم الشركة الجهوية متعددة الخدمات كما هو منصوص عليه في قانون رقم 21.83 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات . وخاصة مقتضيات المادة الثالثة منه .

وقد طلب باستحضار تجربة التدبير المفوض لقطاع النظافة ، حيث هناك شركات خاصة تشرف على تدبير قطاع النظافة بالجماعات الترابية في حين هناك دفتر تحملات وهناك مؤسسات الرقابة . وبخصوص المادة الخامسة من قانون الشركة الجهوية متعددة الخدمات تنص على انه لصاحب المرفق أن يحدد في عقد التدبير موضوع العقد ومدة العقد وكيفية تحديد التعريفات والاتاوات والأجرة المتعلقة بالمرفق ...والاليات المراقبة وتتبع تنفيذ العقد ...وبالتالي لا يوجد هناك أي تغييب للمنتخب . وبطبيعة الحال هذه المؤسسة الجديدة لديها تمثيلية معينة . هناك مكتب للمجموعة لكن هناك أجهزة للرقابة ، وهناك تحديات كبيرة للإجهاد المائي والدولة تحمل مسؤوليتها في هذا الإطار وسوف يتم تدبير هذا القطاع بكل مسؤولية . ولا يمكن للشركة ان تفعل ما تشاء بل هناك قوانين مؤطرة.

كما ثمن المجهودات التي يقوم بها السيد عامل الإقليم بالعرائش باعتباره رئيس المجلس الإداري للوكلالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء خدمة للصالح العام وللسكانة . مؤكدا ان المرافق الحيوية تشرف عليها الدولة بكامل العناية والاهتمام وكون اشراك القطاع الخاص ليس بالسياسة الجديدة وهدفها مواكبة مجلس المستجدات العالمية وكون الدولة توأكب مجلس التحولات خدمة للصالح العام وهناك قوانين واضحة تؤطر ذلك وهذه المؤسسات خاضعة لرقابة وزارة الداخلية وبباقي مؤسسات الرقابة كالمجلس الأعلى للحسابات ومفتشي وزارة المالية والداخلية . وحيث ان هناك قانون عام يؤطر مجال معين هناك رقابة للدولة ومراجعة المصلحة العامة .

رئيس الجلسة ثمن جميع المداخلات ، وبعد ذلك طرح النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

و قبل رفع الدورة نهائيا، تلا السيد يوسف الريسيوني كاتب المجلس برقية ولاء و اخلاص مرفوعة إلى السيدة العالية بالله صاحب الجلالـة الملك محمد السادس نصره الله و آيده.

و قد اختتمت الدورة أعمالها يوم الخميس 18 يوليوز 2024 على الساعة الثانية عشرة وثلاثون دقيقة زوالـا

الدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات التربوية. طنجة-

تطوان- الحسيمة للتوزيع .

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18/07/2024.

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14. المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات التربوية. طنجة- تطوان- الحسيمة للتوزيع .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 20

عدد الأصوات العبر عنها: 15

عدد الأعضاء المafاقين : 15

وهم السادة : عبد الله المنصوري - سعيد القردار - محمد المجدوب - غزلان الشعبي - سعيدة بوعشتة - يوسف الريسوني - العزيز الغرياوي - محمد الشريب - محمد الزهري - سليمان لحضر - عبد السلام الزناكي - فاطمة الزهراء حاتم - رشيدة الزياني - أمل طریق - الهام الرکع .

عدد الأعضاء الرافضين : لا احد .

عدد الأعضاء الممتنعين : 06 وهم السادة : حسن الحسناوي - خالد المودن - فاطمة برهون - أسماء البكوري - عبد الرحمن علمي لعروسي ضباب - رشيد صبار .

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والموافقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات التربوية - طنجة - تطوان - الحسيمة للتوزيع .

كاتب المجلس
يوسف الريسوني

٤٥

رئيس الجلسة
عبد الله المنصوري





رقم : ٤

برقية مرفوعة إلى السيد مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي بالرباط

بمناسبة اختتام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير لأشغال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18 يوليوز 2024 ، يتشرف رئيس المجلس الجماعي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان المدينة بأن يرفع إلى السيدة العالية بالله مولانا أمير المؤمنين جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده آيات الولاء والإخلاص والتشبث المكين بأهداب العرش العلوي المجيد.

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاءه ذخراً وملاذاً لهذه البلاد وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن وبصنته السعيد مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة ، إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام على المقام العالي بالله .

القصر الكبير في 18 يوليوز 2024

خادم الأعتاب الشريفة

إمضاء : رئيس الجلسة

عبد الله المنصوري

